التوجيه الصرفي في كتاب معاني الأبنية العربية للدكتور فاضل صالح السامرائي

Morphological guidance in the book Meanings of the Arabic Structure Dr. Fadel Saleh Al-Samarrai

م. د. معد صالح أحمد

كلية التربية – جامعة الفراهيدي

Dr. Ma'ad Saleh Ahmed

Al Farahidi University

College of Education – Department of Arabic Language

maadsaleh819@gmail.com

الملخص

يُعد كتاب معاني الأبنية العربية من الكتب المعاصرة التي تبحث في المعاني الصرفية لبنية الكلمة، وقد بحث المؤلف التغيرات التي تطرأ على الكلمة عند تغير اشتقاقها من حيث المعنى، وكيف يمكن أن يتغير المعنى للضد أحياناً، وقد بيَّن آراء العلماء الأقدمين واختلافاتهم، ووافق بعضهم وخالف البعض الآخر مع بيان السبب في الموافقة والمخالفة، كما انفرد أحياناً وبيَّن رأيه الخاص ودليله على ذلك.

الكلمات المفتاحية: توجيه صرفي، كتاب معاني الابنية العربية.

Abstract

The book Meanings of Arabic structure is one of the contemporary books that examines the morphological meanings of the word's structure. The author discussed the changes that occur to the word when its derivation changes in terms of meaning and how the meaning can change to the opposite sometimes. The other with an explanation of the reason for agreeing and dissenting as sometimes he was alone and gave his own opinion and evidence for that.

Keywords: morphological guidance, the book Meanings of Arabic Buildings.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن لبنية الكلمة واشتقاقاتها ارتباطاً وثيقاً بالمعنى، كلما تغيرت البنية تغير المعنى، فكما أنَّ للحالة الإعرابية ارتباطاً بالمعنى، فعندما نقول: ضرب زيدٌ خالداً، فإن حالة الرفع عند «زيد» والنصب عند «خالد» أوضحت أنَّ زيداً من قام بفعل الضرب وخالداً من كان عليه فعل الضرب، فإنَّ تغير بنية الكلمة يؤدي إلى تغير المعنى أيضاً، فلو قلنا: أطعم زيدٌ خالداً، فُهِمَ أنَّ زيداً أعطى خالداً طعاماً، في حين لو قلنا: «استطعم زيدٌ خالداً» تغير المعنى وفهم من ذلك أنَّ زيداً يطلب طعاماً من خالدٍ، فتغير المعنى تغييراً كاملاً عندما تغيرت بنية الكلمة مع أنَّ الحالة الإعرابية لم تتغير، فالفعل فعل ماضٍ، و«زيد» فاعل، و«خالد» مفعول به.

وقد بحث اللغويون القدامى في دلالة البنية ومعناها إلا أنهم لم يولوه ما يستحق من الأهمية –كما يقول الدكتور فاضل السامرائي– فإنهم نظروا بصورة خاصة في شروط الصيغ ومقيسها ومسموعها وقعَّدوا لذلك القواعد، أما مسألة المعنى فإنهم كانوا يمرون بها عرضاً.

ومن الذين بحثوا في معاني بنية الكلمة الدكتور فاضل السامرائي في كتابه «معاني الأبنية العربية» الذي سنتخذه أنموذجاً لدراستنا هذه.

وقد جعلت هذه الدراسة على مبحثين، الأول لتعريف الصرف لغة واصطلاحاً، وبيان منهج المؤلف في هذا الكتاب، أما المبحث الثاني فقد جعلته لبعض التطبيقات التي تبين الارتباط الشديد بين الصرف والمعنى وفق ما جاء في كتاب معاني الأبنية، ثم الخاتمة التي بيَّنت فيها ما توصلت إليه من نتائج، ثم قائمة المصادر والمراجع.

فإن أصبتُ فمن الله التوفيق، وإن أخطأت فعذري أنَّي حاولت أن أضع قدمي على بداية الطريق الصحيح الذي سار عليه علماؤنا الأفذاذ لعلِّي أنهل من منهلهم ما يجعلني قادراً على خدمة لغتنا العظيمة لغة القرآن لغة أهل الجنة.

المبحث الأول

الصرف لغةً واصطلاحاً ومنهج المؤلف

الصرف لغةً:

رد الشيء عن وجهه صرفه يصرفه صرفاً فانصرف وصارف نفسه عن الشيء صرفها عنه وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْ ﴾ التوبة: ١٢٧ رجعوا عن المكان الذي استمعوا فيه وقيل انصرفوا عن العمل بشيء مما سمعوا ﴿ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم ﴾ التوبة: ١٢٧ أي أضلهم الله مجازاة على فعلهم، وصرفت الرجل عني فانصرف والمنصرف قد يكون مكاناً وقد يكون مصدراً، وقوله ﷻ ﴿ سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ﴾ الأعراف: ١٤٦ أي أجعل جزاءهم الإضلال عن هداية آياتي وقوله ﷻ ﴿ فَمَا تَسۡتَطِيعُونَ صَرۡفٗا وَلَا نَصۡرٗا ﴾ الفرقان: ١٩ أي ما يستطيعون أن يصرفوا عن أنفسهم العذاب ولا أن ينصروا أنفسهم.[1]

واصطلاحاً:

الصرفُ، ومعناه التغيير والتحويل، علم يعرف به بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي. فالمعنوي كتثنية المفرد وجمعه. واللفظي كتحويل قَوَلَ إلى قال ورَمَيَ إلى رَمي.[2]

التوجيه لغةً:

قال ابن فارس: (وجه) الواو والجيم والهاء: أصلٌ واحد يدلُّ على مقابلةٍ لشيء. والوجه مستقبِلٌ لكلِّ شيء. ووجَّهت الشَّيءَ: جعلتُه على جهة.[3]

وحقيقة التوجيه: هي التأمل بالنص والذهاب به لجهة ما، ومن مرادفاته: المعاني، والاحتجاج، والتعليل، والتخريج.

---

(١) لسان العرب لابن منظور (ت٧١١)، دار صادر، ط١، ج:١ ص:٢٣.

(٢) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السَّراج، ص: ١١.

(٣) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٦/ ٨٨-٨٩.

التوجيه اصطلاحاً:

الذهاب بلفظ الحديث إلى الجهة التي يتبين فيها وجهه ومعناه.[1]

منهج المؤلف في الكتاب:

١-كان منهج المؤلف في هذا الكتاب وصفياً تحليلياً فقد اعتمد في بيان المعنى على النظر والموازنة بين النصوص في استعمال الصيغ، مستعيناً ومستشهداً بما قاله المفسرون ثم يرجح الرأي الذي يراه صائباً.

٢- اعتمد على اجتهاده الشخصي بعد شرح لسياق الآيات التي وردت فيها الكلمة في كثير من الحالات التي لم يجد للمفسرين رأياً فيها.

٣-قسَّم الكتاب على مواضيع صرفية بحسب ما تحتويه من كلمات تحتاج إلى بيان معاني.

٤-اعتمد في استشهاداته على القرآن الكريم بالدرجة الأولى ثم الأشعار وأقوال العرب، وأحياناً كثيرة يورد أمثلة بسيطة لتقريب الفكرة.

٥-يبين اعتراضاته على الآراء التي يراها ليست صواباً، ويبين الصواب.

٦-يعرض الآراء المختلفة للعلماء ويرجح ما يراه صواباً.

المبحث الثاني

تقسيماته للكتاب

قسَّم الكتاب على خمسة عشر باباً من الأبواب النحوية التي وجد فيها صيغاً صرفية تحتاج إلى بيان معانيها، وسأورد بعض هذه الأبواب مع ذكر نماذج منها وتعليقاته وانفراداته في بعض الأحيان.

أولاً: الاسم والفعل

إنَّ الاسم يدل على الثبوت والفعل يدل على التجدد، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى

(١) ينظر: توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية: ٦٤.

﴿ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَ﴾ الملك: ١٩ فلم يقل: صافات وقابضات أو يصففن ويقبضن ذلك أنَّ الصل في الطيران صف الأجنحة والقبض طارئ، فكان الصف بصيغة الاسمية للدلالة على الثبوت والقبض بصيغة الفعلية للدلالة على التجدد والحدوث.[١]

ويرى المؤلف أنَّه أخطأ من قال أنَّ الجملة الاسمية تدل على الثبوت والفعلية تدل على التجدد -كما جاء في الإيضاح للقزويني-[٢]، والصحيح أنَّ الاسم يدل على الثبوت والفعل يدل على التجدد، فالجملة الاسمية لا تدل على الثبوت إلا إذا كان المسند اسماً، أما إذا كان فعلاً فلا تفيد ذلك إذ من المعلوم أنَّ قولك: (هو يحفظ) جملة اسمية عندهم لأنها مبدوءة باسم ولكنها لا تفيد الثبوت وإنما هو من باب تقديم المسند إليه لغرض من أغراض التقديم كالاهتمام بالمسند إليه أو الحصر أو إزالة الشك ونحو ذلك بخلاف قولك (هو حافظ).[٣] ويرجح قول أبي البقاء في الكليات: «والجملة الاسمية موضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدد أو استمرار، فإذا كان خبرها اسماً فقد يقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن. وإذا كان خبرها مضارعاً فقد يفيد استمراراً تجددياً إذا لم يوجد داعٍ إلى الدوام ... والجملة الفعلية موضوعة لإحداث الحدث في الماضي أو الحال فتدل على تجدد سابق أو حاضر وقد يستعمل للاستمرار بلا ملاحظة التجدد في مقام خطابي»[٤].

ثانياً: المصادر

يرى المؤلف أنه قد يكون للفعل الواحد ولا سيما الثلاثي مصادر متعددة، وذلك كالفعل (لقي) فمن مصادره لقًى ولقاء ولقيان ولَقْي، وأنَّ هذا التعدد يعود إلى سببين هما:[٥]

---

(١) ينظر: معاني الأبنية: ١١.

(٢) ينظر: الإيضاح للقزويني: ١/ ٩٩-١٠٠، معاني الأبنية: ١٥.

(٣) ينظر: معاني الأبنية: ١٦.

(٤) الكليات: ١٤٠.

(٥) ينظر: معاني الأبنية: ١٨.

١-اختلاف لهجات العرب: فقد تستعمل قبيلة مصدراً لفعل لا تستعمله قبيلة أخرى، فمن ذلك ما ذكره سيبويه في الفعل (كتب) فقد ذكر أنَّ مصدره (كتاب) ثم قال: «وبعض العرب يقول (كَتْبَاً) على القياس»[١]، ومن ذلك مصدر الفعل (قَبُحَ) فبعضهم يقول (قُبوحة) وبعضهم يقول (قَبَاحَة).[٢]

٢-اختلاف المعنى وهو سبب مهم في اختلاف المصادر فقد يكون لأحد المصدرين معنى يختص به لا يستعمل له المصدر الآخر أو يكثر استعماله فيه كالضَرَّ والضُرَّ فهو بالفتح الضرر في كل شيء وبالضم الضرر في النفس من مرض وهزال، قال تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ الأنبياء: ٨٣ ، وقال: ﴿لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ الرعد: ١٦، فالضَرّ عام مقابل النفع بين البناءين لافتراق المعنيين[٣].

وقد اختص القرآن الكريم قسماً من المصادر بمعنى معين كالصوم والصيام، فقد اختص كلمة (الصوم) بمعنى الصمت جيء بها على وزنه وخصها الله به. وأما (الصيام) فقد وردت في تسعة مواطن من القرآن الكريم كلها بمعنى العبادة المعروفة.

ثالثاً: المصدر الميمي

خالف المؤلف النحاة في معنى المصدر الميمي، حيث إنهم يرون أنَّ المصدر الميمي لا يختلف عن المصادر الأخرى[٤]، بينما يرى هو أنَّ هذا المصدر لا يطابق المصدر الآخر في المعنى تماماً وإلا فما اختلفت صيغته، فالمصير لا يطابق الصيرورة، والمرجع لا يطابق الرجوع أو الرجع، والمفر ليس معناه الفرار تماماً، والمساق لا يطابق السَوْق، فالمصدر الميمي في الغالب يحمل معه عنصر «الذات» بخلاف المصدر غير الميمي فإنه حدث مجرد من كل شيء فقوله تعالى: ﴿وَإِلَىَّ

(١) سيبويه: ٢/ ٢١٥.
(٢) ينظر: معاني الأبنية: ١٧، ٢٠.
(٣) الكشاف: ٢/ ٢٣٥ ؛ الكامل: ١/ ٢٧٩.
(٤) ينظر: سيبويه: ٢/ ٢٤٦-٢٤٧.

ٱلْمَصِيرُ ﴾ الحج: ٤٨، لا يطابق «إليَّ الصيرورة» فإنَّ المصير يحمل معه عنصراً مادياً، وإنَّ كلمة (منقلب) في قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ الشعراء: ٢٢٧ ، لا تطابق (انقلاب) في المعنى، فالانقلاب حدث مجرد والمنقلب يحمل معه ذاتاً، والـ(المصير) مثلاً يعني نهاية الأمر بخلاف الصيرورة، قال تعالى: ﴿ وَإِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ ﴾ الحج: ٤٨ وقال: ﴿ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ إبراهيم: ٣٠، أي: منتهى امركم، وتقول: (مصير الخشب رماد) أي: نهايةُ أمره ولا تقول: (صيرورة الخشب رماد) للمعنى نفسه.

رابعاً: اسم الفاعل

يرى المؤلف أن اسم الفاعل يقع وسطاً بين الفعل والصفة المشبهة، فالفعل يدل على التجدد والحدوث، فإن كان ماضياً دلَّ على أنَّ حدثه تم في الماضي، وإن كان حالاً أو استقبالاً دل على ذلك، أما اسم الفاعل فهو أدومُ واثبتُ من الفعل لكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة، فإنَّ كلمة (قائم) أدوم وأثبت من قام أو يقوم ولكن ليس ثبوتها مثل ثبوت (طويل) أو (دميم) أو (قصير) فإنه يمكن الانفكاك عن القيام إلى الجلوس أو غيره ولكن لا يمكن الانفكاك عن الطول أو الدمامة أو القصر.[1]

وينقل المؤلف ما جاء في «الكشاف» في قوله: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ ﴾ هود: ١٢ : «فإن قلتَ: لمَ عدلَ عن (ضيِّق) إلى (ضائق)؟ قلتُ: ليدلَّ على أنه ضِيقٌ عارضٌ غير ثابت لأنَّ رسول الله ﷺ كان أفسحَ الناس صدرا»[2].

زمن اسم الفاعل: يجيء اسم الفاعل للأزمة الآتية:

١-المضيَ: وذلك كقوله تعالى: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ إبراهيم: ١٠،

(١) ينظر: معاني الأبنية: ص٤١-٤٢.

(٢) ينظر: الكشاف: ٢/ ٩٢ ؛ ينظر: الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٠ ؛ الأشباه والنظائر للسيوطي: ٢/ ٢٠١، ٢٠٦ ؛ الكليات لأبي البقاء: ٢٣٢.

أي: فطر.[1]

٢-الحال: وذلك كقوله تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ المدثر: ٤٩، فاسم الفاعل يدل على الحال.[2]

٣-الاستقبال: وذلك كقوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٧٢﴾ ﴾ ص: ٧١ – ٧٢، أي: سأخلق.[3]

٤-الاستمرار: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ ﴾ الأنعام: ٩٥ – ٩٦ ففلقُ الحب والنوى مستمر، وفي كل يوم يفلق الله الإصباح.[4]

٥-الدلالة على الثبوت: وذلك كقولك: واسع الفم وبارز الجبين وجاحظ العينين. وهو في هذه المثلة ونحوها يدل على الثبوت كالصفة المشبهة بل هو صفة مشبهة.[5]

دلالته على النسب:

قد يدل اسم الفاعل على النسب إلى الشيء كقولهم لذي الدرع: دارع، ولذي النبل: نابل، ولذي الرمح: رامح، ولذي النشاب: ناشب، ولذي السيف: سائف، ولذي الترس: تارس[6]. ويقال: القوم سالحون والرجل سالح: إذا كان على الرجل أو القوم سلاحهم.[7]

ومن ذلك ما كان على (فاعل) أو (مُفعل) من الصفات التي تختص بالمؤنث بغير هاء التأنيث نحو: حائض وطالق ومرضع، إذ قد يأتي فاعل وصفاً للمؤنث بمعنيين فتثبت الهاء

---

(١) ينظر: معاني الأبنية: ص٤٤.

(٢) المصدر نفسه: ص٤٥

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) معاني الأبنية: ص٤٥.

(٥) معاني الأبنية: ص٤٥.

(٦) المخصص: ١٥/ ٦٩ ؛ المقتضب: ١/ ١٢٠ ؛ ألفاظ الأشباه والنظائر المنسوب لابن الأنباري: ٨١.

(٧) ينظر: معاني الأبنية: ص٤٦.

في أحدهما وتسقط من الآخر لاختلاف المعنى فيقال مثلاً: (امرأة طاهر) من الحيض و(امرأة طاهرة) نقيةٌ من العيوب، وكذلك (امرأة حامل) من الحبل و(حاملة) على ظهرها أو تحمل شيئاً ظاهراً، و(امرأة) قاعد إذا قعدت عن المحيض و(قاعدة) من القعود ففرق بينهما بالتاء لافتراق المعنيين.[1]

خامساً: اسم المفعول

ما دل على الحدث والحدوث وذات المفعول كمقتول ومأسور، ويقال فيه ما يقال في اسم الفاعل من حيث دلالته على الحدث والثبوت، فهو يدل على الثبوت إذا ما قيس بالفعل وعلى الحدوث إذا ما قيس بالصفة المشبهة، فقد تقول: أترى ستُنصر عليهم؟ فيقال: (أنا منصور) أي أنَّ هذا الوصف ثابت لي.[2]

كما أنه من حيث الدلالة على الزمن يقال فيه ما قيل في اسم الفاعل فهو يدل على:

١-المضي: وذلك نحو: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ الرعد: ٢، أي: سُمِّي.

٢-الحال: أقبل مسروراً، مالك محزوناً؟ أنت مغلوب على أمرك.

٣-الاستقبال: وذلك كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ هود: ١٠٣.

٤-الاستمرار: نحو قوله تعالى: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ هود: ١٠٨.

٥-الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة: نحو، مدوَّر الوجه، مقرون الحاجبين مفتول الساعدين، بل هو صفة مشبهة[3].

(١) المصدر نفسه: ص٤٧.

(٢) معاني الأبنية: ص٥٢.

(٣) ينظر: المفصل: ٢/ ١٢٣.

سادساً: الصفة المشبهة

يرى النحاة أنَّ الصفة المشبهة تدل على الثبوت، ومعنى الثبوت الاستمرار واللزوم[1] أي أنها تدل على أنَّ الصفة ثبتت في صاحبها على وجه الدوام، نحو: جميل وطويل وكريم وأحمق وأسمر وأبيض وجواد وضخم. فإذا أردنا الحدوث حوَّلنا الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل. تقول: (هو كريم) أي: متصف بالكرم على وجه الاستمرار، فإذا أردتَ أنه سيقع منه الكرم في الغد قلتَ: (هو كارم غداً) ولا تقول: (هو كريم غداً). وكذلك إذا وقع منه كرم في الماضي قلت: (هو كارم أمس) ولا تقول: (هو كريم أمس).[2]

ويرى المؤلف أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل عليهما. وليس معنى (حسن) في الوضع إلاّ ذو حُسْن سواء أكان في بعض الأزمنة أم في جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعضُ الأزمنة أولى من بعض ولم يجز نفيهُ في جميع الأزمنة لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول: كان هذا حسناً فقبح، أو سيصير حسناً، أو هو الآن حسن فقط، فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً.[3]

والذي يظهر عند المؤلف أنَّ الصفة المشبهة على أقسام: منها ما يفيد الثبوت والاستمرار، نحو: أبكم وأصم وأفطس وأشهل وأسمر وأبيض وأعور وأفوه، أي: واسع الفم، ونحو: طويل وقصير ودميم وعقيم. وقد تدل على وجه قريب من الثبوت في نحو: نحيف وسمين وبليغ وكريم وجواد. وهي لا تدل على الثبوت في نحو: ظمآن وغضبان وريان. وبعد هذا

---

(١) الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢٧.

(٢) معاني الأبنية: ص٦٥.

(٣) المصدر نفسه: ص٦٧.

التوضيح يقول: «وعلى هذا لا نرى أن يحكم بالثبوت عموماً على الصفة المشبهة بل الأولى التفصيل.»[1].[2]

ثم يقول: قد تقول: إذن ما الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة التي لا تدل على الثبوت مثل ظمآن وظامئ؟ نقول: إنَّ الصفة المشبهة لا تطلق إلَّا إذا اتصف بها صاحبها، فأنت لا تقول: هو ظمآن غداً أو أمس بخلاف اسم الفاعل فإنه يصح فيه ذاك. تقول: هو ظامئ غداً أو أمس، قال اللحياني: «فلان غضبان إذا أردت الحال»[3].

ويقول أيضاً: وعلى هذا لا نرى وجهاً لقول صاحب «المثل السائر»: «تقول منه: فرِحَ زيد فهو فرِحٌ وهو الأحسن، ولا يحسن أن يقال: فارح ولا فرحان وإنْ كان جائزاً لكنْ فرحان أحسن من فارح»[4]. والصواب أنَّ الأمر بحسب المعنى فأنت لا تقول: هو فَرِح أو فرحان غداً أمس بل لا بد أن تقول: هو فارح فيهما.[5]

كما يفرق بين دلالات صيغ الصفة المشبهة أنفسها أحياناً فيقول: «غير أني لا أذهب إلى ما ذكره سيبويه من نحو: حَمِقٌ وأحمق وجَرِبٌ وأجرب أنهما بمعنى واحد، وإن كان أصحاب المعجمات يذهبون إلى ذلك أيضاً وإنما أرى أنَّ لكل منهما معنى وقصداً، فبناء (فعِل) يختلف عن (أفعل) في جملة أمور منها أنه عَرَضٌ غير ثابت وأن فيه هَيْجاً وأنه فيما يكره من الأمور الباطنة غالباً. وأما (أفعل) فيكون ثابتاً وأنه في العيوب الظاهرة –كما سنرى–. فالذي يقول: هو حَمِقٌ جعله بمنزلة الداء ابتلي به صاحبه فبناه على (فَعِل) لأن الأدواء تُبنى على فعِل، ومن يقول (أحمق) جعله من باب الخِلقة نحو: أعمى وأبكم وأنَّ حمقه ظاهر في أفعاله بحيث أصبح

(١) المصدر نفسه: ٦٨.
(٢) ينظر: المصدر نفسه.
(٣) لسان العرب، غضب: ٢/ ١٤١.
(٤) المثل السائر: ١/ ٢٩١.
(٥) ينظر: معاني الأبنية: ٦٨.

عيباً ظاهراً لا باطناً فبناه على ذلك»[1].

سابعاً: الجموع

جاء في معاني الأبنية: «الجموع في العربية على نوعين: جمع سالم وجمع تكسير. وجمع التكسير له أوزان كثيرة تبلغ سبعة وعشرين وزناً، وقد يكون للاسم الواحد عدة جموع، نحو: كافر وكُفَّار وكَفَرة وكافرين، وساجد وسُجَّد وسجود وساجدين، وراكب ورُكَّاب وركبان، فما تفسير هذه الظاهرة؟ وهل تختلف معاني الجموع باختلاف الأوزان؟»[2]

ويرى المؤلف أنَّ أهم الأسباب لاختلاف أوزان الجموع ما يأتي:

١-اختلاف لغات العرب: وهو من الأسباب المهمة لاختلاف الجموع وذلك كالأَقْوُس والأقواس جمع قوس، والأمكنة والأمكُن، والفِسال والفسول جمع فَسْل ونحوها.

وقد خالف المؤلف من حصر تعدد الجموع بتعدد اللغات، منهم الدكتور إبراهيم السامرائي حيث قال: «وكثرة صيغ جموع التكسير في العربية تسترعي التأمل والنظر بحيث لا نستطيع أنْ نفسر ذلك بغير القول بتعدد اللهجات»[3].[4]

٢-إنَّ العربي قد يضطره شعر أو سجع إلى أنْ يستعمل أكثر من جمع لمعنى واحد أو يأتي بلفظ واحد على غير قياس ؛ فإن لغة الشعر لغة خاصة وأنَّ العرب قد «يخرجون الكلم عن أوضاعها لغرض الازدواج فيقولون –مثلاً– آتيك بالغدايا والعشايا مع أن فيه ارتكاباً لما يخالف اللغة»[5].[6]

٣-اختلاف المعنى: قد يكون للكلمة الواحدة أكثر من معنى بأن تكون اللفظة مشتركة

---

(١) المصدر نفسه: ٧١-٧٢.

(٢) معاني الأبنية: ١١٣.

(٣) دراسات في اللغة: ٧٨.

(٤) ينظر: معاني الأبنية: ١١٥.

(٥) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: ١/ ٧١.

(٦) ينظر: معاني الأبنية: ١١٦.

فيفرق بينها في الجموع، أو يكون معناها واحداً غير مشترك ولكن جموعها تختص بمعانٍ وذلك نحو: الربيع، فإنَّ ربيع الكلأ يجمع على (أربِعة) ويجمع ربيع الجدول على (أربعاء)، ويجمع خال الرجل على (أخوال)، والخال الذي في الجسد على (خِيلان)[1].[2]

٤-القلة والكثرة: وهو سبب آخر من أسباب اختلاف الجموع، وأمثلة القلة: (أفعُل) كأشهر و(أفعال) كأشياخ و(أفعِلة) كأغربة و(فِعْلة) كَشِيْخة وفِتْية، والمراد بالقلة ما كان من الثلاثة إلى العشرة فإنْ زادت على العشرة قيل: حروف، ويقال: خمسة فتية فإن زادوا على العشرة قيل: فتيان.[3]

الخاتمة

بعد بيان تعدد المعاني بتعدد الصيغ الصرفية في أغلب أبواب الصرف والتي ذكرها المؤلف في كتابه، فإنَّ خلاصة ما يميز هذا الكتاب هو ترجيحات المؤلف وانفراداته، وهي على النحو التالي:

يرى المؤلف أنَّه أخطأ من قال أنَّ الجملة الاسمية تدل على الثبوت والفعلية تدل على التجدد -كما جاء في الإيضاح للقزويني-، والصحيح أنَّ الاسم يدل على الثبوت والفعل يدل على التجدد، فالجملة الاسمية لا تدل على الثبوت إلا إذا كان المسند اسماً، أما إذا كان فعلاً فلا تفيد ذلك. ويرجح قول أبي البقاء في الكليات: «والجملة الاسمية موضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدد أو استمرار، فإذا كان خبرها اسماً فقد يقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن. وإذا كان خبرها مضارعاً فقد يفيد استمراراً تجددياً إذا لم يوجد داعٍ إلى الدوام ... والجملة الفعلية موضوعة لإحداث الحدث في الماضي أو الحال فتدل على تجددٍ سابق أو حاضر وقد يستعمل للاستمرار بلا ملاحظة التجدد في مقام خطابي».

---

(١) إصلاح المنطق: ٤٠١.

(٢) معاني الأبنية: ١١٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١١٨-١١٩.

خالف المؤلف النحاة في معنى المصدر الميمي، حيث إنهم يرون أنَّ المصدر الميمي لا يختلف عن المصادر الأخرى، بينما يرى هو أنَّ هذا المصدر لا يطابق المصدر الآخر في المعنى تماماً وإلا فما اختلفت صيغته، فالمصير لا يطابق الصيرورة، والمرجع لا يطابق الرجوع أو الرجع، والمفر ليس معناه الفرار تماماً، والمساق لا يطابق السَوْق، فالمصدر الميمي في الغالب يحمل معه عنصر «الذات» بخلاف المصدر غير الميمي فإنه حدث مجرد من كل شيء.

يرى المؤلف أن اسم الفاعل يقع وسطاً بين الفعل والصفة المشبهة، فالفعل يدل على التجدد والحدوث، فإن كان ماضياً دلَّ على أنَّ حدثه تم في الماضي، وإن كان حالاً أو استقبالاً دل على ذلك، أما اسم الفاعل فهو أدومُ واثبتُ من الفعل لكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة، فإنَّ كلمة (قائم) أدوم وأثبت من قام أو يقوم ولكن ليس ثبوتها مثل ثبوت (طويل) أو (دميم) أو (قصير) فإنه يمكن الانفكاك عن القيام إلى الجلوس أو غيره ولكن لا يمكن الانفكاك عن الطول أو الدمامة أو القصر.

ويرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل عليهما. وليس معنى (حسن) في الوضع إلاّ ذو حُسْن سواء أكان في بعض الأزمنة أم في جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن.

والذي يظهر عند المؤلف أنَّ الصفة المشبهة على أقسام: منها ما يفيد الثبوت والاستمرار، نحو: أبكم وأصم وأفطس وأشهل وأسمر وأبيض وأعور وأفوه، أي: واسع الفم، ونحو: طويل وقصير ودميم وعقيم. وقد تدل على وجه قريب من الثبوت في نحو: نحيف وسمين وبليغ وكريم وجواد. وهي لا تدل على الثبوت في نحو: ظمآن وغضبان وريان. وبعد هذا التوضيح يقول: «وعلى هذا لا نرى أن يحكم بالثبوت عموماً على الصفة المشبهة بل الأولى التفصيل.

ويقول أيضاً: وعلى هذا لا نرى وجهاً لقول صاحب «المثل السائر»: «تقول منه: فرِحَ زيد فهو فرِحٌ وهو الأحسن، ولا يحسن أن يقال: فارح ولا فرحان وإنْ كان جائزاً لكنْ فرحان

أحسن من فارح». والصواب أنَّ الأمر بحسب المعنى فأنت لا تقول: هو فَرِح أو فرحان غداً أمس بل لا بد أن تقول: هو فارح فيهما.

كما يفرق بين دلالات صيغ الصفة المشبهة أنفسها أحياناً فيقول: «غير أني لا أذهب إلى ما ذكره سيبويه من نحو: حَمِقٌ وأحمق وجَرِبٌ وأجرب أنهما بمعنى واحد، وإن كان أصحاب المعجمات يذهبون إلى ذلك أيضاً وإنما أرى أنَّ لكل منهما معنى وقصداً، فبناء (فعِل) يختلف عن (أفعل) في جملة أمور منها أنه عَرَضٌ غير ثابت وأن فيه هَيْجاً وأنه فيما يكره من الأمور الباطنة غالباً. وأما (أفعل) فيكون ثابتاً وأنه في العيوب الظاهرة –كما سنرى–. فالذي يقول: هو حَمِقٌ جعله بمنزلة الداء ابتلي به صاحبه فبناه على (فَعِل) لأن الأدواء تُبنى على فعِل، ومن يقول (أحمق) جعله من باب الخِلقة نحو: أعمى وأبكم وأنَّ حمقه ظاهر في أفعاله بحيث أصبح عيباً ظاهراً لا باطناً فبناه على ذلك.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، حيدر آباد الدكن، ١٣١٧ه.

٢. إصلاح المنطق، لابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.

٣. ألفاظ الأشباه والنظائر المنسوب لابن الأنباري، القسطنطينية، مطبعة أبي الضياء، ١٣٠٢ه.

٤. الإيضاح للقزويني، تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، مطبعة السنة المحمدية.

٥. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦ه-١٩٥٧م.

٦. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي.

٧. كتاب سيبويه، مصور عن طبعة بولاق، نشر مكتبة المثنى، بغداد.
٨. الكامل، لأبي العباس المبرد، تحقيق الدكتور زكي مبارك، ط١، ١٣٥٥ه-١٩٣٦م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
٩. الكشاف، للزمخشري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٦٧ه-١٩٤٨م.
١٠. الكليات، لأبي البقاء الحسيني الكفوي، ط٢، طبعة بولاق.
١١. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السَّراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
١٢. لسان العرب لابن منظور، مصورة عن طبعة بولاق.
١٣. المثل السائر، في أدب الكاتب والشاعر، لنصر الله بن الأثير، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
١٤. المخصص، لابن سيده، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، مصور عن الطبعة الأميرية، ١٣٢١ه.
١٥. معاني الأبنية العربية، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمان- الأردن، ط٢، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م.
١٦. المفصل، للزمخشري، عني بنشره محمود توفيق، مطبعة حجازي، القاهرة
١٧. المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٦ه.
١٨. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٩. توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، لغةً وتفسيراً وإعراباً، عبد العزيز بن علي الحربي، تحقيق محمد سيدي الحبيب، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٧ه-١٩٩٧م.